Doi: 10.34120/0080-049-002-005

Psychological Dimensions in The Critical Trends of Post-Structural Theory in International Relations

Wasfi M. Aqeel

Abstract

Objective: The study tackled the development of a new approach to the post-structuralist analysis as a result of its adoption of the critical tools of the political discourse in international relations. It turned out that it is interested in adopting a new psychological perspective for the analysis of international relations, which was clearly reflected in the theoretical approach, the unit of analysis and the subjects. **Methods:** The study used the descriptive analysis approach to illustrate aspects of attention to the psychological dimensions of the theory. **Results:** through the adoption of the hypothesis that there is a shift and change in the cognitive rules in post-structural theory towards psychological dimensions as a result of its interest and its increasing focus on the critical aspects in the theories of international relations.**Conclusion:** There is an interest in poststructural theory to focus on the absence of fixed limits to meanings, as a result of different facts and their understanding of the different psychological dimensions of people.

Keywords: Psychological Dimensions, Critical trends, Post-Structuralism.

الأبعاد السيكولوجية في الاتجاهات النقدية للنظرية ما بعد البنيوية في العلاقات الدولية

وصفي محمد عقيل*

ملخص:

هدف الدراسة: وضعت الدراسة مقاربة جديدة لأطروحات النظرية ما بعد البنيوية نتيجة تبنيها للأدوات النقدية للخطاب السياسي في العلاقات الدولية؛ إذ تبيّن أنها باتت تهتم بتبني منظور نفسي جديد لتحليل العلاقات الدولية، انعكس واضحاً في منهج النظرية ووحدة التحليل والموضوعات. **المنهجية**: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في توضيح جوانب الاهتمام بالأبعاد السيكولوجية للنظرية، عبر تبني فرض مفاده وجود تحول وتغيّر في القواعد المعرفية في النظرية ما بعد البنيوية نحو الأبعاد السيكولوجية نتيجة اهتمامها وتركيزها المتزايد على الجوانب النقدية في نظريات العلاقات الدولية. **النتائج**: توصلت الدراسة إلى وجود تحول في الافتراضات الأساسية للنظرية ما بعد البنيوية نحو الاهتمام بالأبعاد السيكولوجية نتيجة تركيزها على الجوانب النقدية للنظريات. **الخلاصة**: هناك اهتمام متزايد من النظرية ما بعد البنيوية بالتركيز على الإشارة إلى عدم وجود حدود ثابتة لمعاني النصوص؛ نتيجة لاختلاف الحقائق وفهمها باختلاف الأبعاد النفسية للأشخاص.

المصطلحات الأساسية: الأبعاد السيكولوجية، الاتجاهات النقدية، ما بعد البنيوية.

(*) أستاذ العلاقات الدولية المشارك، رئيس قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.
Email: wasfi0003@yahoo.com

مقدمة:

ارتبطت أسس التغير في نظريات العلاقات الدولية المعاصرة بنقد الأفكار الوضعية والتركيز على البعد الإنساني، بشكل وثيق بما يعرف "باتجاه ما بعد الحداثة"، وهو اتجاه يصعب تحديد معناه أو الصيغة التي يناقشها، إلا أنه انبثق من هذا الاتجاه حركة نقدية اهتمت بالتحول اللغوي، يرجعه البعض إلى كتابات "توينبي" في خمسينيات القرن الماضي، كما يربطه البعض بوجود صلة مع تصورات "دانيال بل" عن المجتمع ما بعد الصناعي، وفي كثير من الأحيان بات يوضع مصطلح ما بعد البنيوية جنباً إلى جنب مع مصطلح ما بعد الحداثة؛ حيث ربطه البعض بالحركة التنويرية للعقل وتحرره وانعتاقه.

وعلى الرغم من اعتبار النظرية ما بعد البنيوية من النظريات التكوينية التي ترسم بناء نصياً للعلاقات الدولية؛ إذ دخلت إلى هذا الحقل مع نهاية القرن العشرين، فإنها أخذت موقعاً متقدماً في أدبيات العلاقات الدولية وأصبحت منافساً قوياً للنظريات الأخرى ما بعد الوضعية مع نهاية ذلك القرن؛ فقد ربطت ما بعد البنيوية بين البعد النفسي والسعي نحو القوة، كما أكدت نسبية المعرفة، والعلاقة بين المعنى واللغة؛ حيث المعنى لا يكون حاضرا أبداً بل هو دائماً في مكان آخر؛ مما دفع البعض إلى إطلاق صفة الصبغة الفوضوية لكتابات ما بعد البنيوية.

لقد أدى الجدل المستمر بين نظريات العلاقات الدولية المعاصرة إلى بروز التيارات النقدية فيها بشكل واضح؛ فقد باتت تعتمد جوانب غير تقليدية في تفسير الظواهر السياسية من خلال تركيزها على الجوانب النفسية والوجودية، كما برزت مسألة التشكيك في ثبات الأسس المعرفية للنظريات؛ الأمر الذي أدى إلى بروز أطروحات المركب – ما بعد – في كثير من النظريات، ولذلك جاءت هذه الدراسة لتتناول موضوعات مهمة، ترتبط بالأطر البنيوية والقيمية للنظرية ما بعد البنيوية من خلال تناولها لعدد من الجوانب المركزية فيها؛ وذلك باعتبارها إحدى أهم النظريات الأكثر تداخلاً بين العلوم الاجتماعية؛ إذ بدأت هذه الدراسة بالانتقال من الافتراضات الوضعية التي اعتمدتها المدرسة السلوكية إلى الافتراضات ما بعد الوضعية التي اعتمدتها مدارس ما بعد الحداثة، كما تناولت أيضاً الاتجاهات النقدية والمعطيات السيكولوجية؛ ومن ثم انتقلت للبحث في انعكاسات الأبعاد السيكولوجية على الافتراضات الأساسية للنظرية من خلال منهج التحليل ووحدة التحليل وموضوعات التحليل.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من أهمية الموضوع ذاته؛ إذ تمثل هذه الدراسة إسهاماً معرفياً جديداً يواكب اهتمام منظري العلاقات الدولية المعاصرين بالجوانب النفسية، ولاسيما مع حدوث جدل متصاعد بين النظريات العقلانية والنظريات التأملية حول كثير من الأسس المنهجية التي كانت تعد سابقاً من الحتميات المسلّم بها، وقد بدا أن الدراسات الحديثة للنظرية ما بعد البنيوية قد قفزت باتجاه تبني الاتجهات النقدية التي تؤكد حدوث تراجع في المنهج الوضعي وفشله في تحليل وتفسير الظواهر الجديدة للعلاقات الدولية ما بعد نهاية الحرب الباردة.

ونتيجة لزيادة اهتمام النظرية ما بعد البنيوية بالاتجاهات النقدية برزت هناك بعض المعطيات النفسية في افتراضاتها الأساسية؛ بحيث باتت تمثل بعداً مهماً في القواعد المنهجية والتحليلية لتلك النظرية، ولاسيما مع تبنيها لفكرة صعوبة الفصل في العلاقة المتبادلة ما بين ذات الباحث والموضوع، وما بين الدولة كفاعل والبنية كنظام دولي، واعتقادها بعجز النظريات التقليدية عن التنبؤ بمستقبل الظواهر، أو الاعتقاد بإمكانية الادعاء بالمعرفة واحتكارها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان الأبعاد السيكولوجية في الاتجاهات النقدية للنظرية ما بعد البنيوية، وما يتضح في افتراضاتها الأساسية، وذلك عبر رصد جوانب تلك الأبعاد في ثلاث ركائز أساسية، هي: منهج النظرية، ووحدة التحليل، والموضوعات، كما يمكن القول إن عملية التحليل قد تحقق واحداً أو أكثر من الأهداف الأخرى؛ كالتعريف بأهم الأسس والقواعد المنهجية للنظرية ما بعد البنيوية وتفسيرها وبيان التغيّر فيها، عبر الكشف عن أثر التحولات في بيئة التنظير في النظام الدولي (بنيته وقيمه وتفاعلاته) على الافتراضات النقدية للنظرية، واحتمالية بروز ثورة سلوكية جديدة في العلاقات الدولية، هذا إضافة إلى إبراز أوجه الشبه والاختلاف مع أساسها البنيوي، مع بيان بيئة التنظير؛ إذا ما كانت لاتزال غربية أم متعددة ومتشعبة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

مع تصاعد حدة النقاش بين نظريات العلاقات الدولية المعاصرة حول أهمية التركيز على الجوانب النقدية في تحليل العلاقات الدولية، برز التساؤل عن مدى

تأثير الاهتمام المتزايد بالاتجاهات النقدية في بروز المناهج العصبية والتطورية في تحليل العلاقات الدولية الراهنة.

وفي ظل هذه الإشكالية برز الادعاء بوجود تحوّل في أسس النظرية وقواعدها المنهجية نتيجة اهتمامها المتزايد بالسعي بالجوانب النقدية التي تدعو إلى انعتاق الفكر الإنساني وانطلاقه؛ مما جعلها تهتم بالجوانب النفسية والإنسانية أكثر من اهتمامها بنقد المسلّمات، وقد كان ذلك نتيجة اهتمامها بتحليل نصوص الخطابات على حساب القضايا التي يمكن اعتبارها مسلّمات في النظريات الأخرى؛ كالأمن والسيادة وتوازن القوى وغيرها عند تحليلها للظواهر السياسية؛ وهو ما أثار عدداً من التساؤلات، منها:

- هل تتضمن النظرية ما بعد البنيوية افتراضات نقدية ما بعد وضعية؟.
- هل تضمنت الاتجاهات النقدية للنظرية ما بعد البنيوية أبعاداً نفسية (سيكولوجية)؟.
- أين تتضح الجوانب النفسية (السيكولوجية) في النظرية ما بعد البنيوية؟.

فرض الدراسة:

إن اهتمام النظرية ما بعد البنيوية بالجوانب النقدية في أطروحاتها المنهجية، أسهم في بروز المعطيات النفسية في افتراضاتها الأساسية، وهو ما يمثل أطروحات جديدة للنظرية ما بعد البنيوية، التي انطلقت لتبني أبعاداً فلسفية نقدية يمكن البناء عليها بشكل أكثر موضوعية عند دراسة التغيّر في خطاب السياسة الدولية الراهنة باتجاه القضايا الإنسانية؛ الأمر الذي يعزز السمة الرئيسة لنظريات العلاقات الدولية بأنها غير ثابتة وغير مستقرة.

لقد أدى انعكاس هاتين السمتين بشكل واضح في الافتراضات الأساسية للنظرية ما بعد البنيوية عبر بعدين، بعد مفاهيمي متعلق بالمفردات التي تستخدمها النظرية لتعطينا تفسيراً أكثر دقة، وبعد فلسفي ميتافيزيقي مرتبط بوجودها أصلاً؛ وهو ما أسهم في انتقالها من البعد المعرفي للنص إلى البعد النفسي له، ويتضح أثره في الافتراضات الأساسية من خلال المنهج ووحدة التحليل والموضوعات؛ مما يمثل تحولاً نحو الاهتمام بالأخذ بالأبعاد النفسية للخطاب السياسي، مع تأكيد أن وجود اختلاف في منطلقات تفسير الظواهر السياسية بين النظريات، سينعكس مرة

أخرى كتغذية راجعة على واقع التنظير للعلاقات الدولية، وقد صيغ فرض الدراسة على النحو الآتي:

"كلما اتجهت النظرية ما بعد البنيوية إلى الاهتمام بالاتجاهات النقدية برزت الأبعاد السيكولوجية في افتراضاتها الأساسية".

منهج الدراسة:

يعد الاستنباط أمراً ضرورياً عند تحليل التغيّر في الأسس المعرفية والوجودية للنظرية ما بعد البنيوية؛ إذ سيسهم في بيان الأفكار المركزية التي تنطلق منها تلك النظرية عند تفسيرها النقدي لموضوعات العلاقات الدولية، ولذلك اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الاستنباطي القائم على المنطق والبرهنة العقلية والنظرية والأفكار الفلسفية عند تحليل القواعد المعرفية والمنطلقات الوجودية للنظرية، اعتقاداً بأن المعرفة بعملية التنظير تتطلب الإحاطة بجميع الجوانب الخاصة بالتنظير وحدوده ومتغيراته وخصائصه.

إضافة إلى ذلك استخدم المنهج النقدي التحليلي في رصد الأبعاد النفسية (السيكولوجية) في الاتجاهات النقدية للنظرية ما بعد البنيوية؛ وهو ما أسهم في تعميق التحليل النفسي الاجتماعي للافتراضات الأساسية للنظرية ما بعد البنيوية عبر الأسس التحليلية الثلاثة (النص، والممارسة، والحدث) أو ما يمكن تطبيقه وعكسه في تحليل النظرية من خلال المنهج ووحدة التحليل والموضوع؛ حيث التركيز والاعتماد على إبراز الجوانب السيكولوجية في الاتجاهات النقدية للنظرية؛ مما أسهم في الوقوف على جوانب التحول في افتراضاتها المعرفية وقواعدها المنهجية ومنطلقاتها الوجودية، مع تأكيد أهمية دور الاستنباط في التحليل.

مفاهيم الدراسة:

– الأبعاد السيكولوجية: يتعلق المفهوم بدراسة الجانب النفسي للعمليات السياسية والناجمة عن العقل والعمل البشري باعتبارها متغيرات غير مستقلة؛ إذ لا يمكن تجنب تأويل الأشياء بعيداً عن وعي الإنسان وفهمه لها، كما أن اللغة التي يستخدمها مبنية من مفاهيم متفاوتة القوى وليس ذات معنى مستقر، وهذا ما ستوضحه الدراسة في الافتراضات الأساسية للنظرية ما بعد البنيوية، من خلال منهج التحليل ووحدة التحليل والموضوعات المتعلقة بالسياسة الدولية.

– الاتجاهات النقدية: يقصد بها الأطروحات التفكيكية للنظرية ما بعد البنيوية، المستندة إلى نقدها للأفكار الوضعية وغياب فكرة الموضوعية والقواعد الإمبيريقية والتشكيك في قدرة النظريات التقليدية على تحرير العقل البشري من قواعد تفسير الظواهر السياسية من خلال العلاقات السببية أو الهيكلية؛ حيث يتوجب الاهتمام بنظرية المعرفة ما بعد الوضعية، المستندة إلى تحليل النص والتنبؤ بمسار الظاهرة وتحديد الآفاق الأخلاقية للنظريات والاهتمام بالموضوعات.

الدراسات السابقة:

على الرغم من وجود عدد من الأدبيات السياسية التي تناولت دراسة الأسس المعرفية والقواعد المنهجية للنظريات التكوينية في العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة، فإن الكثير منها أغفل الاهتمام بقضايا تمس جوهر التغيّر والتنوّع في النظريات نفسها من الناحية المعرفية والوجودية؛ ففي سياق البعد الفكري والتنظيري للعلاقات الدولية، ركّز كثير من المفكرين ممن تناولوا النظريات التفسيرية والتكوينية على النظرية نفسها في توضيح مدركات العلاقات الدولية في علاقاتها المكانية والزمانية استجابة لمتغيرات الأحداث، إلا أن هذه الدراسة تتميز بمحاولتها تقديم قراءة جديدة للنظرية البنيوية من خلال تبنيها للمركب–ما بعد، وهو معطى يشير إلى بروز الاهتمام بجانب البناء المعنوي للعلاقات الدولية لا الجانب المادي، الذي ركزت عليه تلك النظريات، ومن أهمها:

– دراسة Joshua D. Kertzer & Dustin Tingley (2018)، وبيّن فيها الباحثان أن هناك اهتماماً جديداً من قبل نظريات العلاقات الدولية المعاصرة بعلم النفس السياسي؛ وهو ما أدى إلى بروز اتجاهات جديدة في العلاقات الدولية تهتم بالبحوث النفسية عند دراسة السلوك السياسي للدول؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى صعود المناهج العصبية والتطورية؛ حيث تمثل هذه الدراسة إسهاماً في هذا الحقل.

– دراسة Campbll (2016)، وصدرت ضمن كتاب نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، وتناولت أثر المتغيرات الدولية على الإطار التنظيري للعلاقات الدولية، وتوصلت إلى أن معظم نظريات العلاقات الدولية باتت تعطي مجالاً أكبر لتفسير العلاقات الدولية من منظورات التنوّع؛ مما جعلها عاجزة عن خلق خطاب إنساني عالمي موحد يسهم في القضاء على خطاب الكراهية والحد من مستوى الصراع الثقافي العالمي.

– دراسة Hansen (2016)، ونشرت ضمن كتاب The Globalization of World Politics، وتناولت أثر تحولات السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين على منهج النظريات التكوينية ومضمونها؛ مما انعكس أثراً في محتوى التنظير؛ حيث برزت أطروحاتها الخاصة بحقوق الإنسان والاقتصاد الدولي وغيرها؛ وهو ما أثّر في البعد التحليلي لهذه الدراسة.

– دراسة Radak، (2015)، وبيّن فيها أن النظرية ما بعد البنيوية كان لها دور مهم في تفسير واقع المشاركة السياسية نتيجة اهتمامها باللسانيات وتفسيرها للعلاقة بين البناء النصي والقوة لدى زعماء البلقان، وقد ركزت الدراسة على أهمية توضيح دور الصور العقلية، والصور النمطية، والخطابات، والسلطة السياسية لصورتها.

– كما قدم E.Mclaughlin مقاربة جديدة لبعد التنوع التنظيري لما بعد البنيوية، في الدراسة التي قدمها عام 2013، وعرض فيها مقارنة معرفية ومنهجية لعدد من القضايا الخلافية بين البنيوية وما بعد البنيوية؛ فأشار إلى وجود تباين بين النظريتين من حيث وجود بنيتين: بنية هيكلية ظاهرة "الألفاظ"، وبنية منطقية عميقة تتشكل في الذهن.

أولاً – النظرية البنيوية والانتقال من الافتراضات الوضعية إلى الافتراضات ما بعد الوضعية:

شهد القرن العشرون تطوراً سريعاً في مجال العلوم الطبيعية والتطبيقية، وقد بدا واضحاً أن تلك العلوم باتت تحقق نتائج مذهلة على صعيد العلم والتكنولوجيا، وبدأ هذا التطور السريع يثير لعلماء العلوم الاجتماعية مشكلة حقيقية على صعيد الدقة والموضوعية وإمكانية تعميم النتائج، وبدأت هناك تساؤلات جوهرية حول الأسباب التي أدت إلى تطور العلوم التطبيقية وبشكل أسرع من التطور في العلوم الاجتماعية، وبدا الحديث عن إمكانية تطبيق القواعد نفسها المستخدمة في العلوم الطبيعية على العلوم الاجتماعية؛ مما أبرز المنظور الوضعي في الدراسات الاجتماعية.

لكن سقوط المنظومة الاشتراكية أدى إلى حدوث الاضطراب والتشكيك في كل ما مضى من أفكار اعتمدتها نظريات العلاقات الدولية؛ وذلك لكونها عجزت عن التنبؤ بمسار الظواهر السياسية في العلاقات الدولية، وخصوصاً ذات المنهج الوضعي؛

وإذ ظهر الآن ما يسمى "المناقشات الكبرى"[1] التي مثلت المرحلة الرابعة من الجدالات بين النظريات التي تعرف حالياً بالجدل ما بين الوضعية وما بعد الوضعية (المصري، 2014، 41)، وأظهرت تطور الجدل بين نظريات العلاقات الدولية الوضعية وما بعد الوضعية، وبدأ التشكيك في الأبعاد الأخلاقية والموضوعية والبنيوية فيها.

1 – المدرسة السلوكية وسيطرة المنهج الوضعي على العلوم الاجتماعية:

بدأ تكريس المنظور الوضعي في المدرسة البنائية في مدرسة علم النفس، التي تعد من أولى المدارس التي ظهرت مع تطور هذا العلم، ويعد "Wilhelm Wundt" (1832–1920) أحد أهم مؤسسيها، وقد بنى هذا العلم بحسب (Stone, 1971, 3) وفق المنهج التجريبي "بشكل مشابه إلى حد كبير للمناهج العلمية في العلوم التطبيقية، ولاسيما علم الفسيولوجيا"، لكن على الرغم من ذلك اهتم علماء هذا المجال بعدم فصل هذا العلم عن البعد الفلسفي، وجعلوا من فهم الطبيعة الإنسانية أبرز اهتماماته.

ثم تطور هذا العلم مع بروز أفكار "William James" (1842–1910) عن العقل ووظائف الدماغ؛ حيث نقل اهتمامات الباحثين من البعد البنائي إلى البعد الوظيفي من خلال تقسيماته لوظائف الدماغ، ثم عمل John Watson (1878–1958) على تأسيس المدرسة السلوكية في علم النفس مع نهاية الحرب العالمية الثانية؛ إذ دعا إلى الاهتمام بما يصدر عن الفرد من أفعال وأقوال وعدم الاهتمام بالحالة العقلية أو النفسية له، ونشر مقالة له عام 1913 بعنوان "علم النفس كما يراه السلوكيون"، اعتبر فيها أن علم النفس هو علم تطبيقي موضوعيٌّ وأحد فروع العلوم الطبيعية، يسعى إلى توقع سلوك الفرد والتحكم فيه (Watson, 1913, 158-166)، ووفق هذا الطرح طغت المدرسة السلوكية على جميع الحقول المعرفية للعلوم الاجتماعية، وبدأت الدراسات تهتم بدراسة السلوك الخارجي للأفراد وردود أفعالهم في مواقف معينة بدلاً من دراسة الحالة الذهنية أو مسألة الوعي الذاتي للأفراد.

ومع طغيان المناهج الوضعية برز واضحاً أن المدرسة السلوكية استندت إلى اعتماد أربعة أسس منهجية في مقوماتها التحليلية، أولها الاهتمام بالبعد الخارجي

(1) يطلق مصطلح المناقشات على حالة الجدالات بين المدارس الفكرية الكبرى، المصنفة في أربعة جدالات على النحو الآتي: الجدل الأول بين المثالية والواقعية، الجدل الثاني بين السلوكية والتقليدية، الجدل الثالث: بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، وقد رصدت ذلك في دراسة منشورة عام 2015 عن هذا الجدل، والجدل الحالي بين النظريات الوضعية (التفسيرية) والنظريات ما بعد الوضعية (التأملية)، وتمثل هذه الدراسة الخاصة بما بعد البنيوية نوعاً من المشاركة فيها.

للفرد التي يعبر عنها بالأفعال والسلوكيات الظاهرة دون الاهتمام بالقيم والإشارات والإيحاءات والكلام، وثانيها: الاهتمام بالملاحظة التي نستعملها عند تفسير سلوك الأفراد بما يظهر على وجوههم ومن تصرفاتهم وأعمالهم، ثم ثالثها: التجريب من خلال القدرة على ضبط العوامل الداخلية والخارجية إلى أكبر قدر ممكن واستخدام وسائل إمبيريقية محددة، إضافة إلى الشروط التي ترتبط بالظاهرة موضوع الدراسة، ثم رابعها: البحث عن القوانين السببية لحدوث الظاهرة السياسية وتطورها.

لقد أدى التنوع والتعدد في القضايا الدولية التي تناولتها العلوم الاجتماعية والإنسانية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، إلى ظهور تساؤلات عديدة عن أثر تغير البيئة الدولية على نظريات العلاقات الدولية، كما حدث نوع من عمليات المراجعة لكثير من الظواهر ومحاولة تحليليها والوقوف على أسبابها وعوامل ظهورها، ولاسيما عند البحث عن أسباب فشل الخيار العقلاني ومحدودية التخطيط بعد الحرب على الإرهاب في أفغانستان والعراق (Kertzer & Dustin, 2018)، وبدأ الحديث عن حدوث تحول في الموضوعات والمنهج نتيجة لتغير بيئة التنظير، كما برز الحديث عن دور اللغة والرموز والانفعالات والإيماءات ولغة الجسد وغيرها في السلوك السياسي، التي ركزت عليها لاحقاً النظرية البنيوية بشكل أساسي، ولكن ليس من منطلق التأمل الباطني للفرد وقدرته على وصف الأشياء وإنما من تحليلها للمضمون اللغوي نفسه.

ومع نهاية الحرب الباردة برزت موجة من الانتقادات العلمية لفكرة الموضوعية في النتائج العلمية للنظريات الوضعية، ولاسيما مع تأييد المنظرين لفروضهم الأولية؛ مما يدلل على وجود تحيز مسبق لديهم، وقد بدا ذلك واضحاً في المسائل المتعلقة بالبعد الإنساني، في حين كان ذلك بعيداً عن الدراسات الطبيعية غير الإنسانية، كما أثارت مسألة إمكانية تكرار التجربة ضمن الظروف والعوامل نفسها انتقادات أخرى؛ حيث ثبت أن العديد من النتائج لا يمكن إعادة إنتاجها، لا بل إن كثيراً من المنظرين الغربيين أشار إلى وجود تحيز منظومي مسبق في الدراسات الوضعية (Stroebe & Fritz, 2014)؛ مما جعل المنظور الوضعي لأول مرة موضع جدل ونقاش كبير.

كذلك أسهم الجدل المتصاعد بين النظريات التقليدية؛ كالواقعية والليبرالية، حول موضوع القوة في ظل تغيرات العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة في

تعزيز الأطروحات البنيوية؛ حيث عكس هذا الأمر اهتمامهم بالواقع البنيوي للنظام الدولي، فوفق تلك المواقف انطوت دراسة العلاقة الدولية عند الواقعيين الجدد على تناول مجموعة من الموضوعات المهمة؛ فقد اعتبروا القوة وسيلة لا غاية مع تأكيد الإقرار بالبيئة الإقليمية والبيئة الدولية كحلقتين فوق مستوى تحليل الدولة (Buzan, 1997)، وهو ما واكب البنيويين، كما رأى المجددون في الليبرالية أن هذه التغيرات البنيوية في النظام الدولي مثلت داعماً قوياً للطروحات الليبرالية المؤسسية (البنيوية) معلنة اعترافها بالأطراف الفاعلة الجديدة في العلاقات؛ حيث الإقرار بوجود الأنظمة الدولية والمكاسب المطلقة الدولية (Keohane, 1991).

وعلى الرغم من تأخر الاهتمام بالبعد الشخصي في دراسة السلوك السياسي لدى نظريات العلاقات الدولية، بالمقارنة مع ما اهتمت به النظريات الوضعية من جوانب مادية؛ كالنظرية الواقعية والليبرالية، وما أضافت إليه النظرية البنائية من اهتمام بالعوامل الاجتماعية، استناداً إلى دراسات الرواد الأوائل؛ مثل "Durkheim" و"Max Weber"؛ إذ اتخذت من البناء والعوامل الاجتماعية والبيئية محوراً ترتكز عليه في تفسير السلوك السياسي – فإنه بات لدى النظرية ما بعد البنيوية مرتكزات مهمة في تفسير الاتجاهات والسلوك السياسي لصناع القرار في الدول، ولعل من أبرز معطياتها محاولتها تفسير خطاب القوة كتعويض عن الحرمان أو كتعويض عن تدني تقدير الذات؛ مما يعيدنا إلى أطروحات "Harold Lasswell" عن تفسير البحث للقوة.

2 – بروز الافتراضات ما بعد الوضعية للنظرية البنيوية:

نشأت النظرية البنيوية مطلع القرن العشرين على يد عالم اللغويات السويسري "Ferdinand de Susser"، الذي يعد أول مصدر للبنيوية في الثقافة الغربية عندما أشار إلى ثنائية الرمز ومدلوله (بلعفير، 2017)، ثم تبناها عدد من علماء الاجتماع؛ مثل "George Lukasz" و"Lucian Goldman"، الذين ركزوا على ثنائية اللفظ والمعنى واهتموا بدراسة النصوص، والألفاظ، والجمل والأمثلة والشواهد، وقد استندت الأفكار البنيوية إلى إمكانية فهم اللغة ليس على أساس أنها مجموعة من الكلمات الفردية، بل على أساس أنها نظام تركيبي من العلاقات بين الكلمات (Mclaughlin, 2013)؛ أي أن المعنى ثابت ومُستقرٌّ في النص، فالقارئ يُقدِّم توضيحاً مباشراً للنص بعد قراءته له باعتباره ما كان يقصده الكاتب.

وخلال حقبة الخمسينيات من القرن العشرين برز توجه جديد من قبل بعض

علماء اللسانيات للتركيز على مسألة بناء اللغة؛ فقد نشر "Noam Chomsky" عام 1957 كتابه المعنون "البنى التركيبية"؛ حيث أشار فيه إلى عدم الاهتمام بالمادة اللغوية بقدر الاهتمام بتفسير ما يكمن وراء الظاهرة، الذي تمثله هذه المادة اللغوية، كما بين أن دراسة اللغة أمر مهم للفلسفة وعلم النفس اللذين يكونان جزءاً مهماً من تاريخ الفكر الإنساني والبحث العلمي، الذي يتناول الطبيعة البشرية؛ حيث تشكل اللغة نظاماً للمعرفة (تشوميسكي، 1990).

ومع تطور الجدل النقدي بين النظريات الوضعية نهاية القرن العشرين ظهرت الأفكار ما بعد البنيوية كمحاولة تطويرية للبنيوية، باعتبارها اتجاهاً فكرياً قريباً لما بعد الحداثة التي ترفض الأفكار الوضعية والحتمية السببية؛حيث رفضت البنى الذاتية الجزئية التي تفرضها البنيوية التقليدية وآمنت بالبنى الكلية، واعتقدت بأن الواقع السياسي يبني في الحقيقة نصاً؛ حيث الوصول إلى المعنى يكون من خلال تفسيرات لا نهائية للنص تبعاً لاختلاف ثقافات القراء وتفسيراتهم (Olssen, 2003)، ووفق هذا المنطق فإن المعنى غير ثابت وغير مستقر؛ حيث لا يوجد معنى واحد للنص الذي قد يكتبه الكاتب.

لقد أسهم في تطوير هذه الأفكار ما بعد الوضعية مفكرون أوروبيون من خارج الولايات المتحدة الأمريكية، من أبرزهم المفكر الفرنسي "M. Foucault" الذي وضع حجر الأساس لهذه النظرية منتصف سبعينيات القرن العشرين، ثم جاء بعده "J. Derrida" متبنياً اتجاهاً تفكيكياً أدى إلى الطعن في موضوعية النظريات الوضعية برمتها؛ فقد نشر دراسة بعنوان The Other Heading, Reflections on Today,s Europe، كما جاء كتاب "البنيوية وما بعدها من ليفي شتراوس إلى دريدا"، لتأكيد وجود أصول مشتركة للتفكير الإنساني تنبع جميعها من اللغويات البنيوية التي وضع أسسها عالم اللغويات "de Susser"، الذي درس اللغة باعتبارها نظاماً كاملاً من الرموز، وقد أخذ المفكرون البنيويون، على اختلاف جوانبهم المعرفية، فكرة اللغة وبعض المصطلحات المتداولة وطبقوها على ظواهر ثقافية أخرى اعتبروها بمنزلة اللغات المشكلة من نظم رمزية قابلة للتحليل والفهم (ستروك، 1996).

ثم تبعهم تيار ظهر في الولايات المتحدة أسهم في تعميق هذه النظرية من الناحية النقدية وأبرز التشكيكية بصحة النظريات السابقة مثل Shapiro؛ حيث نشر

عام 1988 دراسة بعنوان The Politics of Represntation; Wrting Practices in Biography, Pohotography and Policy Analysis، و "J.Der Derian"، الذي نشر دراسته في جامعة مانشستر عام 1992 بعنوان Antidiplomacy; Spies, Terror, Speed, and War، إضافة إلى "D. Campbell"، الذي يعد من أبرز الرواد الذين عمّقوا الأفكار النظرية لهذه النظرية في دراسة عام 1992 بعنوان Writing Security; United State Foreign Policy and the Politics of Identity.

وعلى الرغم مما أثارته الأفكار التجديدية لهؤلاء المنظرين من انتقادات واسعة لدى منظري العلاقات الدولية، فإنها أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الإطار التنظيري للعلاقات الدولية مطلع القرن الحادي والعشرين، ولاسيما أنها جاءت مع بروز بعض المبادرات لتطبيق رؤى سلوكية على صنع السياسات؛ إذ أصبحت مقبولة على نطاق واسع في العلوم السياسية؛ مما جعل البعض للتأريخ لها كثورة سلوكية جديدة في العلاقات الدولية (Kertzer & Dustin, 2018)، كما أنها تعد من أكثر النظريات مرونة لفهم تغيرات الواقع الدولي بعيداً عن الادعاءات السببية لدى النظريات الوضعية، على الرغم من أن هذا الادعاء نفسه يعد أحد أهم انتقادات النظريات التفسيرية لهذه النظرية؛ إذ يدعون بأن النظريات يجب أن تقدم ادعاءات سببية.

لقد اعتقد أولئك المنظرون بأن النظريات الوضعية جعلت التفكير الإنساني أسيراً للأبعاد الهيكلية، ولاسيما عند تركيزها على الدولة كوحدة تحليل أساسية للعلاقات الدولية؛ فالواقعية الجديدة تجد أن الاكتفاء الذاتي للدولة هو جوهر وجودها الأساسي وأن الدافع وراء القوة والحصول على الأمن يجعل من المستحيل تجاوز الحرب، إلا أن المتغيرات الواقعية بعمومها تفتح الباب لاعتبارات الخطأ والتحيز ولاسيما عند الحديث عن صعوبة قياس التوازن ومسألة فقدان الثقة (Goldgeier & Tetlock, 2001)، كما أن الليبرالية الجديدة اعتقدت بأن الدولة يمكنها بناء نظام أكثر تعاوناً وأكثر أمناً، في حين ركزت البنائية على تأثير بناء الدول الاجتماعي على نمط العلاقات الدولية.

ومع بروز التيار ما بعد الحداثي، الذي أطلق على المنظورات النقدية التي تتعامل مع التأويل والتمثيل في السياسة الدولية، برز هناك خلط كبير بين المفاهيم؛ فمصطلح ما بعد الحداثة يمكن أن يشير إلى الأشكال الثقافية التي أوحت بها ظروف التسارع الزماني والمكاني في عصر العولمة، أما نظرية ما بعد الظاهراتية التي بُنيت

على أساس "النظرية الظاهراتية" التي تعني اشتقاقياً "ما يبدو وما يظهر"؛ فقد انتقلت إلى الاهتمام بنقد الأفكار الوضعية التي تدعي بوجود حقائق مستقلة عن وعي الإنسان (هونيمان، 1997)، كما أشارت إلى وجود العلاقات الدلالية للنص بالوعي وفهم الحقائق الاجتماعية غير المستقلة وإدراك المعنى، وهي بذلك تثير كثيراً من التساؤلات عن الآفاق الأخلاقية لهذه النظرية ومسألة الحياد والموضوعية وإدراك الظاهرة بها.

أما نظرية "ما بعد النظرية" التي ينظر إليها على أنها نظرية مؤيدة للتنويرية ومناهضة لما بعد الحداثة؛ فعلى الرغم من قلة الكتابات البحثية عنها، فإن الانتقادات التي قدمها "فوكو" للأفكار التنويرية التي ينادي بها دعاة هذه النظرية بادعائهم ضرورة انعتاق الفكر الإنساني، تشير إلى أنها تعد تكراراً للمنطق الإقصائي، وهي عملياً أقرب إلى النظريات النقدية السلبية التي ترفض اعتبار النظريات صالحة لكل زمان ومكان (دان وآخرون، 2016)، وترى أن النظرية تفسر واقعاً معيناً في زمن معين ولا بد من نظرية جديدة دائماً؛ ومن ثم تدعو إلى التخلي عن فكرة النظرية التاريخية الصالحة لكل العصور، ولذلك يعتبرها البعض نظرية عدمية، لكن على الرغم من تغذية كل تلك النظريات لمسيرة النقد المنهجي لما بعد البنيوية، فإن النظرية ما بعد البنيوية تميزت عنها بإشارتها إلى التحليلات التأويلية التي تتعامل نقدياً وإيجابياً مع إنتاج تلك التحولات ومضامينها.

ولذلك انطلقت الأطروحات ما بعد الوضعية لهذه النظرية من عدة تساؤلات منهجية، أساسها: ما العالم؟ وكيف يمكننا دراسته؟، كما تساءلت: ما إمكانية الاعتقاد بأن المعرفة الموضوعية للعالم أمر ممكن؟، وهل المعرفة مبررة بالتجربة؟، أهناك إمكانية للتحرر من البنيات الاجتماعية القائمة في النظام الاجتماعي والدولي أم لا؟، لا بل تساءل منظرو العلاقات الدولية من البنيويين الجدد: أحقاً الدولة هي الفاعل المهم في العلاقات الدولية أم الجهات الأخرى غير التابعة لها؟، وما الحالة التي تتصرف بها الدولة اليوم؛ أهي نفس الحالة التي كانت تتصرف بها فيما مضى أم لا؟، وهل تستطيع الدول تغيير وجهات نظرها للآخرين من الانتقال من الخوف والعداء إلى الثقة والتعاون؟.

في ضوء ذلك افترض المجددون في النظرية ما بعد البنيوية أن اللغة ضرورية لكيفية معرفة العالم وفهمه، لكنهم اعتبروها أمراً اجتماعياً لا إطاراً بنيوياً فقط كما ادعت البنيوية التقليدية؛ حيث تعمل اللغة دوراً مهماً في ترجمة أفكارنا ومعارفنا

ونقلها إلى الآخرين، فالخطاب الذي نستخدمه نظام لغوي يتطلب مفاهيم ورموزاً لنقلها إلى الآخرين؛ إذ تفهم اللغة كمنتج للمعنى، حيث لا يوجد للأشياء معنى موضوعي بمعزل عن كيفية تشكيلها في اللغة (Hansen, 2014, 172).

ولذلك بدت الأفكار الجديدة للبنيوية وكأنها تنكر ذاتها البنيوي؛ حيث اتضح المركب–ما بعد من الإشارة إلى أن هناك علاقة تبادلية قوية بين الثقافة الإنسانية والتطور المعرفي والتقني في النظام العالمي، وقد أطلق عليها "Foucault" اسم "Genealogy"؛ أي تاريخ الحاضر أو "نسب الفكرة" التي من خلالها يمكن تفسير العلاقة بين فكرة القوة والمعرفة (Hansen, 2014)، وبيّن أهمية قراءة النص من ناحيتين؛ الأولى كقراءة مزدوجة والثانية كقراءة سائدة؛ حيث ربط المعنى المتشكل في الذهن بتأويل العلاقة بين المفردات؛ فمن خلال النظر إلى الماضي نرى طرقاً بديلة لتصور علاقة البشر بالظواهر السياسية أو بالحقائق التي تبنى عليها وتنسج حولها، ومن خلالها يمكننا الحصول على فهم للبنى الخطية والمادية التي يقوم عليها الحاضر، لذلك يمكن الادعاء بوجود نظم حقيقة تاريخية تم ابتداعها وليست حقيقة مطلقة، وهذه النظم تعكس الطرق التي تتطور فيها العلاقة بين المعرفة والقوة؛ حيث المعرفة تولد قوة والقوة تحتاج إلى معرفة والمعرفة تتدعم بعلاقات القوى.

ثانياً – الاتجاهات النقدية والمعطيات السيكولوجية في النظرية ما بعد البنيوية:

يعتقد أنصار ما بعد البنيوية أنها نظرية نقدية تعبّر عن شكل من أشكال تحرير العقل البشري من قواعد تفسير الظواهر السياسية عبر العلاقات السببية أو الهيكلية؛ حيث تدعي غياب فكرة الموضوعية والقواعد الإمبيريقية من خلال الشك بكل ما سبق من تنظير، كما أنها تمثل المقاومة الفكرية التي تنعكس من وجهات نظر مختلفة، وهي تشمل السياسة والاجتماع والأبعاد الأخلاقية، وتمثل تعبيراً طبيعياً لإمكانية المقاومة الفكرية في عصر العولمة؛ فالمعرفة الغربية ليست إلا شكلاً من أشكال توسيع مصالح الغرب التي تنشر الخوف واستغلال مختلف المجتمعات والمجموعات (Lazarevic, 2015). ولذلك يتوجب الانتقال بالتفكير من الاهتمام بمتطلبات بناء الدول كما ترى النظريات التقليدية إلى الاهتمام بنظرية المعرفة ما بعد الوضعية المستندة إلى تحليل النص والتنبؤ بمسار الظاهرة وتحديد الآفاق الأخلاقية للنظريات والاهتمام بالموضوعات.

1 – النظرية ما بعد البنيوية والمعطيات والأبعاد السيكولوجية:

يعرّف علم النفس السياسي بأنه العلم الذي يهتم بدراسة البعد النفسي للعمليات السياسية باستخدام طرق مختلفة؛ إذ يتضمن في جوانبه دراسة الشخصية والجوانب الانفعالية للفرد باعتباره فاعلاً سياسياً، والحركات السياسية والقادة السياسيين والعمليات السياسية وتحليلات السياسة الخارجية وعمليات اتخاذ قرارات التصويت، هذا إضافة إلى عمليات التعلم والتنشئة كعمليات تسهم في اتخاذ القرارات السياسية (Deutsch & Kinnuall, 2002).

كذلك هناك أهمية لتعريف السلوك السياسي لنجعل من الرجوع إلى البعد النفسي لدى صانع القرار ضرورة ملحّة للتفسير؛ إذ يعرف بأنه فعل او اختيار أو تفاعل بين الأشخاص أو بين الجماعات، له مضمون سياسي (رمزي، 1991)، كما يعرف بأنه جملة من العمليات المادية والرمزية التي يحاول الإنسان في موقف ما تحقيق إمكانياته وحفظ توتراته (مصباح، 2005)، وهو قد يعتبر وظيفة أو نتاجاً سياسياً لارتباط الفرد بالجماعة وعلاقات القوة بينها؛ حيث يرى "Lasswell" أن السلوك له عدة جوانب مرتبطة به، أهمها الحاجات الملحة للفرد والرغبة في القوة أو الحاجة إلى القوة، التي يعتمد بقاؤها على إجراءات الاستجابة (Lasswell، 1962)، ووفقاً لما سبق؛ فالتعريف يتضمن مصطلحات التفاعل والاختيار والارتباط والإدراك والوعي وغيرها، وهي مفاهيم ذات دلالة نفسية تقتضي بدورها طرح العامل الشخصي في تشكيل الخطاب.

لقد اهتم بهذا المعطى عدد من علماء النفس السياسي وأشهرهم "Justin frank"؛ وذلك عندما حلل شخصية الرئيس جورج بوش؛ إذ أثار كتابه زوبعة في الصحافة الأمريكية عند صدوره عام 2004، وعنوانه "Bush on the Couch"، وفيه قال: "إن الرئيس كثيراً ما يستخدم كلمات تخفي حقيقة معناها، كما أنه كان يتصنّع بشخصية كانت تخفي حقيقة أفعالها....لا بل كانت شخصيته تنمّ عن التناقض والإنكار"(Frank, 2004)؛ مما جعل منظري نظريات العلاقات الدولية المفسرة لواقع السياسة الدولية الراهنة يهتمون ببيان أثر صانع القرار في القرار نفسه، فالواقعيون الجدد يعتقدون بأن تفسير السياسة الخارجية بات يستدعي تحديد الآليات المسببة المتداخلة في اهتمامات صانع القرار، بما في ذلك المعتقدات والإدراكات؛ حيث يرون أن توزيعات القوة على مستوى النظام والمتغيرات المرتبطة بذلك قادرة على تفسير التباينات ذات الصلة في السياسة الخارجية والسياسة

الدولية (Mearsheimer, 2001)، ثم جاءت النظرية الليبرالية الجديدة لتعطي صورة لأهمية تأثير الأفكار التي يحملها صانع القرار في العلاقات الدولية، إلا أن النقلة النوعية التي أحدثتها نظريات ما بعد الحداثة كان تركيزها على فكرة أن الأبنية الدولية والقوى المحلية تؤثر في السياسة الخارجية بالقدر الذي يتم إدراكها وتفسيرها من قبل صنّاع القرار في السياسة الخارجية.

وعلى الرغم من اهتمام نظريات العلاقات الدولية ذات المنهج الوضعي بتفسير عملية صنع السياسة الخارجية، فإنه غلب على معظمها التركيز على تفسير أهمية المصالح الوطنية للدول؛ مما جعلها تنزع باتجاه إطار الاهتمام بالإطار العقلاني أو ما يمكن تسميته "الفاعل الرشيد"؛ مما أغفل الاهتمام بدور الشخصية والانفعالات والحاجات والغرائز والعواطف والإدراك وغيرها من جوانب نفسية لها تأثيرها الواضح في الخطاب والسلوك السياسي، وقد يؤكد علماء النفس السياسي، ومنهم "Kelman" أن أية محاولة لوضع مسببات الحرب وأوضاع السلام في إطار مفاهيمي لا بد أن تبدأ من دراسة علم نفس الأشخاص بدلاً من تحليل العلاقات بين الدول القومية (Sears, Huddy, & Jervis, 2003).

لذلك تعتبر المتغيرات النفسية من وجهة نظر النظرية ما بعد البنيوية من الأمور المهمة في تحليل الخطاب السياسي في العلاقات الدولية، ويعد "R. Ashley" رائد الاتجاه ما بعد البنيوي في العلاقات الدولية؛ حيث أشار إلى أهمية الخطاب وعلاقات القوة والهوية والاختلاف في السياسة الدولية، كما أشار "Richard Devetak" إلى أن نظريات العلاقات الدولية لم تعد تقتصر على الافتراضات المعرفية والفلسفية بل باتت تصاغ من خلال التأثيرات الاجتماعية والثقافية والأيديولوجية والنفسية (Devetak, 2001)، التي تمثل متغيرات مركزية بالنسبة إلى تفسير معتقدات صنّاع القرار وقراراتهم في السياسة الخارجية، كما تبرز أهميتها من تكوين الخطاب والهوية في الصراعات الأهلية والنزاعات الدولية، بل إن أثر المتغيرات النفسية يتضح في الدول شديدة المركزية؛ حيث تهيمن تفضيلات صانع القرار على السياسة الخارجية للدولة، على الرغم من أهمية عدم إغفال المتغيرات السببية الأخرى في البيئة المحيطة به.

ولذلك ظلت المعطيات والأبعاد النفسية بمنأى عن الاهتمام بها، أو دراستها كأحد المعطيات المركزية في تفسير السلوك السياسي للدول، على الرغم من أن التصورات التي وضعها منظرو العلاقات الدولية من الواقعيين والليبراليين كانت

تشير إلى ذلك البعد الخاص بالشخصية باعتباره مصدراً مهماً لا بد أن يفسر في ضوئه النشاط السياسي لصانع القرار في الدول؛ ففي هذا الصدد وجدت الليبرالية أن الطبيعة الخيرة للإنسان هي التي أوجدت مجموعة متعددة من الدول تعيش معاً في ظل غياب للسلطة المركزية؛ ذلك الغياب الذي لم يؤد إلى صراع حتمي دائم استناداً إلى الطبيعة البشرية الطيبة وحياة السلام النفسي التي يعيشها الإنسان؛ إذ إن هناك إمكانية لضبط سلوك البشر من خلال القوانين الاجتماعية ومؤسسات الدولة والنظام الدولي (Viotti & Kuppi, 2010).

أما النظرية الواقعية؛ فقد استندت في أطروحاتها النظرية إلى الطبيعة الشريرة للنفس البشرية؛ وهي فكرة تعتمد البعد النفسي لعدوانية الإنسان وأنانيته التي تتضح في سعيه الدؤوب نحو تعظيم مصلحته الشخصية على حساب الآخرين؛ ومن ثم على الدولة أن تكبح شرور الإنسان بالأنظمة والقوانين، أما العلاقات الدولية؛ فهي شبيهة بالعلاقات البشرية؛ من حيث قوانينها الطبيعية التي تسعى إلى المحافظة على البقاء وتعزيز أمن الذات بتعظيم القوة؛ ومن ثم على الدولة أن تسعى إلى المحافظة على نفسها بتعظيم قوتها لقناعتها بأن النظام الدولي قائم على الفوضى الدولية (Morgenthau, 1978).

لكن على الرغم من ذلك، فقد بقيت النظريات الوضعية أسيرة الأبعاد المادية في تحليلها للظواهر السياسية، في حين جاءت النظرية ما بعد البنيوية لتبرز تحولاً نحو الاهتمام بالجوانب والأبعاد النفسية "Psychological" والاتجاهات النقدية "Criticism" التي اتضحت في أسسها المعرفية "Epistemology" ومنطلقاتها الوجودية "Anthology"، من خلال تبنيها للأدوات التفكيكية ومتابعة التغيّر فيها، وهو أسلوب مناقض تماماً للإطار الوضعي المستند إلى دراسة الواقع المكاني والزماني للنظريات كما هو.

ومع زيادة اهتمام النظريات الوضعية بالجوانب الإمبيريقية في التحليل السياسي، جاءت النظرية ما بعد البنيوية لتعالج أهم المشكلات المنهجية في الأدبيات الأمبيريقية، ولاسيما تلك المتعلقة بسوء الإدراك عند تفسير خطاب الآخر على الرغم من توافر المعلومات؛ حيث اهتمت دراسات النظرية ما بعد البنيوية بالربط ما بين البعد الشخصي والبعد الاجتماعي في تحليل الظواهر السياسية، لتأكيد أن الشخصية ترتبط بالحاجات النفسية الأساسية والنظام الذاتي؛ كالكلام

والمعتقدات الخاصة بالذات والآخرين وتفاعلها معاً، التي تؤثر في مسألة الإدراك للمعاني، حيث تجدها بعداً مهماً في تشكيل الخطاب السياسي وصياغته، وهذا ما دفع "كامبل" لتأكيد أن الهويات المستقلة للأفراد والمجتمعات ليس لها وجود موضوعي؛ إذ إن الهويات تتشكل نتيجة الحوار مع الآخر؛ مما يشير إلى أن الهوية ليست شيئاً يملكه شخص ما ولكنها الموقف الذي يتم بناؤه على أساس الامتلاك والمواقف المعطاة لهم من قبل الآخرين بدرجة أكبر أو أقل (Hansen, 2014)، ولذلك فما بعد البنيوية تفسر السعي لأخذ الأدوار القيادية في السياسة الدولية وممارسة الأشكال المنحرفة من النشاط السياسي (كممارسة الإرهاب والاستبداد وغيرها) عبر المحددات الموقفية الخاصة بتوقعات الفرد وإدراكه للأنشطة المختلفة التي يتخيرها لإشباع دوافعه.

2 – التركيز على النص ومصدره النفسي في النظرية ما بعد البنيوية:

تعتقد ما بعد البنيوية بأن النظريات التي يمكن أن تفسّر التغيّر الدولي لا يمكن لها أن تبنى على طريقة النظرية في العلوم الطبيعية؛ حيث تدعي الانتهاء من المنهج الوضعي الذي اعتمدت عليه النظريات التفسيرية أو التأسيسية، التي ترى أن العالم الاجتماعي موضوع قابل للسيطرة كما حال العالم الطبيعي؛ إذ إن تلك النظريات معنية بخضوع الفرد للبيئة التي يعيش بها ويعتبرها جملة من الحقائق، التي تراها ما بعد البنيوية أنها ليست إلا نتاجاً طبيعياً لأطر تاريخية واجتماعية (Hansen, 2014)، إلا أن النظريات التفسيرية تجد أن كل تلك الادعاءات المنهجية ليست إلا رفاهية فلسفة غير مفهومة، ومن العبث السعي للحصول على حقائق خارج الإطار الوضعي.

تعتقد ما بعد البنيوية أن اللغة والكلمات التي نستخدمها لوصف شيء ما ليست محايدة وإنما متحيزة (Mclaughlin, 2013)؛ ولذلك تجد أن أكثر نظم معتقدات الفرد أساسية أثر المعتقدات السيكولوجية المسبقة على ملاحظة المعلومات وتفسيرها؛ إذ تفترض أن الناس لديهم ميول قوية لرؤية ما يتوقعون رؤيته على أساس معتقداتهم النفسية ويرفضون المعلومات التي تتناقض ومعتقداتهم، ولذلك هناك اهتمام انتقائي بالمعلومات؛ فاختيار مصطلح على حساب آخر له تداعيات سياسية، كما أن لها وقعاً نفسياً لدى المستمعين، وقد يشير إلى

تفوق قيمي لطرف على حساب آخر؛ فمثلاً إذا تم وصف ما يحدث في بعض الدول التي تجري فيها حرب أهلية بأنها "حرب مذهبية"، فإن هذا يوجد ضغطاً طبيعياً قوياً على المجتمع الدولي لأن يفعل شيئاً، وإن تم وصف ما يحدث بأنه "حرب قبلية"، فلن تكون هناك ردة فعل قوية من المجتمع الدولي.

كذلك قد تظهر التحيزات المعرفية في السياسة الدولية بشكل واضح عند الحديث عن علاقات الصراع والقوة في العلاقات الدولية؛ فإذا كان صانع القرار يعتقد بأن الخصم عدائي بشكل أساسي ولكنه يتجاوب في الوقت نفسه مع سياسة الترغيب والترهيب، فإن ذلك قد يجعله يعلن ويصرّح بأن الأفعال العدائية التي يأتي بها الخصم هي انعكاس لعدائه الطبيعي، بينما أفعاله التوفيقية هي ردة فعل للأفعال الحازمة (Sears, Huddy, & Jervis, 2003).

كما يمكن تعيين المعاني الممكنة لحدث معين اعتماداً على الخطابات المتاحة؛ فعلى سبيل المثال، من الممكن أن نعزو الحروب الأهلية التي تحدث في بعض الدول على أساس أنها عقاب إلهي لشعوب تلك الدول نتيجة الفسق والتمادي في المعاصي ومخالفة أوامر الخالق، وقد نعزو ذلك أيضاً إلى غياب الديمقراطية وزيادة مستويات الفقر والبطالة؛ فباستخدام الخطاب يمكننا القول: إن الحروب الأهلية تتشكل بشكل مختلف ضمن خطاب أسباب الحرب، (الخطاب الديني والخطاب السياسي)، ووفق ذلك فإن كل خطاب يقدم وجهات نظر مختلفة لما يمكن للمجتمع الدولي عمله لمنع الحروب، وقد يتبع ذلك التساؤل عن السياسات الوقائية لمنع الحروب الأهلية التي ينبغي اعتمادها من قبل المجتمع الدولي، ولعل الولايات المتحدة تهتم كثيراً بهوية الخطاب السياسي ومصدره الوقائي إذا كان من حليف دولي أو غير ذلك (Cambell, 1992)، هنا يتضح أن ما بعد البنيوية لا تركز على الأفكار كما هي عند البنائية؛ حيث تدعو للتخلي عن المادية في تحليلها للعالم الحقيقي؛ حيث تهتم بتوظيفهما معاً لصالح التنبؤ بمسار الظاهرة، وهي فكرة جديدة لم تكن موجودة لدى النظريات الوضعية.

ومع وصول ترامب إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية برزت كثير من التحليلات النفسية لسلوك الرئيس صاحب التصريحات المثيرة للجدل؛ إذ أوعز أصحابها بأن الروح الاستعلائية للرئيس ترامب هي متجذرة في سمات شخصيته،

التي غالباً ما تشير إلى إبـراز أهمية الفرد في السياسة العالمية (Kertzer & Dustin, 2018)؛ ولذلك سعى أنصار ما بعد البنيوية إلى تناول الأبعاد النفسية في خطابات الرئيس، التي تنمّ عن كشفها للتوتر داخل خطاباته السياسية الدولية، وفي معرض تفسيرها للموضوع التقليدي الذي تتناوله النظريات الوضعية، وهو موضوع الفصل ما بين داخل الدولة وخارجها؛ فقد كان يتم اعتبار سيادة الدولة انعكاساً لإمكانية تقسيم العالم إلى داخل الدولة وخارجها، (فداخل الدولة بحسب اعتقاد صنّاع القرار والمواطنين يوجد النظام والثقة والولاء والتقدم) (وخارج الدولة يوجد الصراع والشكوك والاعتماد على النفس والفوضى)، ولكن مفكري ما بعد البنيوية، مثل "Walker" يعتقدون أن مبدأ التفكيك هو الذي يسهم في التمييز ما بين الوطني والدولي، ليس على اعتبار أنه مجرد حساب موضوعي وإنما بالطريقة التي يعزز بها كلا الجانبين الانقسام بينهما؛ حيث يستقر الانقسام الداخلي والخارجي عبر سلسلة من الثنائيات (Walker, 1990).

ويفسر Ashley (1987) تلك العلاقة بين الوطني والدولي في حديثه عن مفهوم الفوضى في العلاقات الدولية، الذي تحدثت عنه الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، من خلال اعتقاده بأن الدول تعيد إنتاج سيادتها وأفكارها عن الأمن والسلام ضمن منظورها الذاتي في المستوى الوطني، كما أن الدول تعيد تقييم سياساتها الخارجية وفق مصالحها الوطنية لا وفق منظور الأبعاد الأخلاقية؛ فإذا كانت كل دولة لها سيادة فمن أين الفوضى الدولية؛ الأمر الذي يدلل من وجهة النظر النقدية لما بعد البنيوية على وجود توتر في الخطاب العالمي؛ فالخطاب العالمي المتنقل دائماً من موقع إلى آخر هو خطاب يخدم مراكز قرار معينة؛ ومن ثم فقوة الخطاب نابعة من قوة تلك الجهات، وتلك الجهات بحد ذاتها مستفيدة من قوة الخطاب (Ashley, 1987).

كما انتقدت النظرية ما بعد البنيوية ما اهتمت به النظريات التفسيرية والنظرية البنائية من جوانب بنيوية في الأطر النقدية؛ إذ اعتقدت بأنه لا بد من التخلص من الأطر الهيكلية التي رحّلتها النظريات التفسيرية إلى القرن الحادي والعشرين؛ حيث يتوجب الانتقال بالتفكير من الاهتمام بمتطلبات بناء الدول ومدى تأثير نوعها الاجتماعي–السياسي على نمط السياسة الدولية، إلى الاهتمام بنظرية المعرفة ما بعد الوضعية؛ لكونها تقود إلى اختيار أنواع مختلفة من الحقائق ومعالجتها بشكل مختلف، بل إنها وجدت أنه لا يمكن فهم سياسات العالم من خلال العلاقات بين

الأسباب والمسببات، كما ترى البنائية، أو من خلال تحليل الهياكل؛ كما ترى الواقعية والليبرالية (Walt, 2002).

ثالثاً –انعكاس الأبعـــاد السيكولوجيـــة في الافتراضـــات الأساسية لما بعد البنيوية:

أدت المتغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة إلى تطور الجدل النقدي بين منظري نظريات العلاقات الدولية المعاصرة وباتجاه إعادة النظر بفكرة المسلمات الإبستمولوجية للنظريات؛ الأمر الذي أدى إلى انتقالها من الاهتمام بالبعد البنائي والمادي في تحليل العلاقات الدولية إلى البعد النفسي السيكولوجي، كوسيلة تكيفية مع المتغيرات.

أ – منهج التحليل:

تجد ما بعد البنيوية أن الهياكل والبنى المادية صنيعة العقل والعمل البشري الذي أوجدها، ولذلك لا يمكن فصل التأثير السيكولوجي فيها؛ نظراً لأنه لا يمكن أن تكون هذه الهياكل متغيرات مستقلة، كما أنها تدعي بوجود تحيّز مسبق في النظريات (Goldgeier & Tetlock, 2001)؛ مما يوجد فرقاً منهجياً كبيراً بينها وبين النظريات الوضعية؛ حيث تعتقد أن تلك النظريات تؤمن بالسببية كمعطى منهجي في تحليل الظواهر؛ لكونها ترى العالم مجموعة من الحقائق تنتظر الاكتشاف، في حين ترى ما بعد البنيوية أن ما يعتبر حقائق يختلف عن النظرية؛ فالنظريات تتباين فيما بينها من حيث نظرتها إلى العلاقات الدولية؛ فكل منها يتبنى وجهة نظر مختلفة عمّا إذا كان بوسعنا أو يجب علينا الاتفاق على مجموعة واحدة من الحقائق، أو إذا ما كان علينا اعتماد موقف تأسيسي ما (Hansen, 2014).

تهتم ما بعد البنيوية بتحليل علاقات القوى التي تسندها الحقائق والممارسة المعرفية، لما تحمله من تأثيرات تنفي الحيادية، وقد أشار "Habermas" إلى ثلاثة حقول معرفية ترتبط بها مصالح محددة، هي: المعرفية الوضعية وتسعى إلى صياغة قوانين تعتبر صحيحة وتؤدي إلى ظهور المصلحة التقنية وقيام العلوم التجريبية، والمعرفة التفسيرية؛ حيث تؤدي النصوص واللغة والتفاعلية الرمزية إلى ظهور ما يعرف بالمصلحة العملية التي تؤدي بدورها إلى العلوم التأويلية، والمعرفة النقدية، وتسعى إلى نقد الفكر والنظريات، وهي التي تحرر التحليل من الانحياز (كالتحليل النفسي الذي يتحرر من الأيديولوجيا)؛ إذ ربط الباحث والظاهرة

بالتماهي بينهما (كريب، 1999)؛ فالمعرفة قد تصبح هي نفسها سلطة ويترتب عليها شبكة من التفاعلات وبناء العلاقات، وهنا لا بد من تفحص حقائق نظريات العلاقات الدولية جميعها، والعمل على كشف ارتباط المفاهيم المستخدمة فيها بعلاقات القوى؛ ومن ثم لا يوجد حقيقة مستقلة بذاتها في نظريات العلاقات الدولية؛ إذ إن هذه النظريات هي معنية ببنية الجانب الثقافي في العلاقات الدولية.

وبحسب إضافاتها المنهجية تلك تجد ما بعد البنيوية أنها لا يمكن اعتماد الأطر السببية التي ادعتها البنائية والبنيوية الكلاسيكية كقاعدة منهجية للتحليل (Olssen, 2003)؛ فوفق تحليلاتها النقدية فإن فهم الأشياء وتفسيرها يستند إلى تقديم غير المألوف في إطار المألوف؛ ومن ثم لا يمكن تجنب تأويل الأشياء بأي شكل من الأشكال بعيداً عن وعي الإنسان وفهمه للأشياء؛ إذ لا يوجد شيء خارج لغة الأشخاص وأقوالهم وأفعالهم ورموزهم، كما أنه لا يمكن وصف التاريخ بمعزل عن وعينا الذاتي به، إضافة إلى أن الهوية تتشكل دائماً من خلال علاقتها بالاختلاف، ولذلك فإن هناك قصوراً في منطق تفسير الأشياء انطلاقاً من البعد السببي؛ حيث يجب الاستعاضة عنه بالمنطق التأويلي (دان، كوركي، وسميث، 2016)، ومن هنا يتضح التحوّل في البعد المنهجي في ما بعد البنيوية، الذي يستند إلى مسألة الخطاب والتفكيكية والتأويل والتناص من خلال تحديد المفاهيم والمصطلحات كما يصدرها أو يفهمها الأفراد.

ولذلك ترفض ما بعد البنيوية التسليم باعتبار الدولة لبنة رئيسة ثابتة في النظام الدولي؛ إذ اعتقدوا أن الدولة ليست واحدة على مر الزمان والمكان (Wallker, 1990)؛ فهي تتغير شكلاً ومضموناً، وتضرب هذه النظرية أمثلة متعددة لأهمية إعادة تعريف المجتمع السياسي عندما تتفكك الدول وتنقسم إلى دول جديدة؛ فقبل تفكك الإمبراطوريات في الحرب العالمية الأولى حتى قبل انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك يوغسلافيا السابقة وانقسام السودان وبروز الفيدرالية في العراق، عاشت كثير من الشعوب فترات زمنية طويلة بشكل منسجم ينفي عنها التنوع والاختلاف، ولكن السؤال الذي قد يطرحه الآن أبناء تلك المجتمعات السياسية؛ من نحن؟ وبماذا نختلف عن الآخرين؟.

ب – وحدة التحليل:

من الواضح أن الاتجاه النقدي المتشدد في النظرية ما بعد البنيوية قد نقلها

التركيز على الجانب الهيكلي للنصوص واللغة، إلى الاهتمام بالروابط المعنوية لها؛ حيث تهتم بتحليل النص واللغة وتفكيكها (Deconstruction) باعتبار اللغة تتضمن مجموعة من الرموز، فالكلمات تصبح منطقية عند ارتباطها بكلمات أخرى أو عند مقارنتها بكلمات أخرى في ظروف معينة، كما ترى أن الروابط بين الكلمات تستخدم بأكثر من موضع وبحسب الموقع؛ ومن ثم، فهي ليست مستقرة وثابتة، لذلك فاللغة مبنية من مفاهيم متفاوتة القوى وليس ذات معنى مستقر (Cambell, 2007)؛ فمثلاً عندما يتم الحديث عن دول ديمقراطية، فهذا يعني أن هناك دولاً غير ديمقراطية، وعندما يتم الحديث عن دول متقدمة فإن هناك دولاً غير متقدمة، ولذلك فإن "Derrida" قد أشار إلى أن اللغة تتكون من ثنائيات، وهذه الثنائيات غير محايدة، كما اعتقد بأن التفكيكية توضح كيف أن هذه الثنائيات تحدد شيئاً متبايناً، كما أنها تفسر كيف يكون مصطلح متفوقاً على آخر (Derrida, 1992).

وبرز من الناحية اللغوية مفهوم اللغة اللفظية وغير اللفظية (التعابير، الإشارات..)، التي أصبحت مفهوماً عالمياً يأخذ به الساسة، كما أن كثيراً من التحليلات أصبحت تعتمد مفهوم التفاعلية الرمزية والحركة الجسدية على سبيل المثال، وفي هذا الاتجاه يصفها "Jean Francois Lyotard" في كتابه "The Postmodern Condition" بـ"ألعاب اللغة" عند مناقشة منهجية النظام الاجتماعي، ويرى أنهليس علاقة معرفة وقوة فقط، بل إن كل معرفة مهما كانت تعرض بصورة سردية لا بد أن تستعين بالقصة إذا ما أريد فهمها (وهو بذلك يقصد النص)، كما أن المعرفة اليوم قد أصبحت سلعة لها فائدة وليست ذات قيمة عليا كما كانت سابقاً، وإذا ما أردنا الاحتفاظ بها وجب أن نضعها في رزم وإلا سيكون مصيرها الزوال (كريب، 1999).

أما الجانب التحليلي الثاني الذي ركزت عليه ما بعد البنيوية؛ فهو موضوع التناص (Intertexuality)، وهو يستند إلى فكرة إمكانية فهم العلاقات الدولية من خلال النصوص، فالنصوص تشكل تناصاً؛ أي أنها متصلة بالنصوص التي سبقتها ولا يمكن فهمها إلا عبر تحليل المفاهيم والبنيات اللغوية أو ما يسمى بالتفاعل النصي، ومن ناحية أخرى فإن تناول تحليل النصوص يوضح لماذا تفرض فكرة ما قوتها على غيرها، ويشير "Derrida" إلى أن المعنى في نص معين ليس في الكلمات بل في ذلك التشكيل الذي يأخذ مكانه في الذهن من العلاقة بين الكلمات، كما أن المهم ليس المعنى السائد وإنما ما وراء النص (Derrida, 1992).

إن أكثر ما تتميز به النظرية ما بعد البنيوية تبنيها موقفاً نفسياً وحيوياً للسياسة العالمية؛ فهي تهتم بشكل كبير بفكرة التغيّر المستمر بالفعل والبناء (Cambell, 2007)؛ فوفق منطق التناص الذي ذكره "Derrida"، فإن أقوال الأفراد وأفعالهم في السياسة الدولية قد تتجاوز أحياناً عن ذكر نص ما وتكتفي بما يحمله كلامهم من معنى أو رموز؛ مما يظهر أن الأثر النفسي للأفراد يتمثل في التجاوز عن ذكر نص ما وإحلال مكانه المعنى السائد؛ إما لأنه يعتبر أمراً مفروغاً منه، وإما لأنه من الخطير جداً ذكره (Hansen, 2014)، وقد يحدث أيضاً أنه عندما يتم اقتباس نص سابق وتضمينه في نص جديد فإن السياق النصي الجديد يقوم بتعديل النص القديم؛ مما يغير في معناه، فعلى سبيل المثال، عند قراءة وثائق الجامعة العربية تجد أنها لا تذكر بالضرورة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية بالقدر نفسه الذي يتم فيه ذكر مسألة حل الدولتين، كما أن مفهوم حل الدولتين قد أصابه تغييرات وتعديلات كثيرة وفق الاتفاقيات المتعددة التي وقعت بين الطرفين.

ج – موضوعات التحليل:

تنطلق ما بعد البنيوية في تناولها للموضوعات المعاصرة من فكرة محددة، عمادها أن الخطاب السياسي عملياً هو انعكاس دقيق لما هو في الواقع السياسي، حيث تعبّر سيكولوجيا الأفراد عن هذا الواقع، وقد جاءت عبارة "أنا أبني العالم نصاً"، التي تحدث عنها "Derrida" انعكاساً دقيقاً لهذه المسألة؛ ففي البحث بموضوع السلم والأمن في العلاقات الدولية تميزت ما بعد البنيوية بتجاوزها للتفسيرات التقليدية التي أوجدتها النظريات الوضعية؛ ففي الوقت الذي ركزت فيه الواقعية الجديدة على توضيح مفهوم الأمن ضمن ما يتوافر من عناصر قوة تحددها القدرات المادية للدولة، فإن الليبرالية الجديدة ربطته بمدى ما يوفره التعاون بين الدول من استقرار ومدى الانخراط بالتجارة الحرة، أما البنائية؛ فقد ربطته بتفاهم الهويات والبنيات الاجتماعية.

لقد اعتقدت هذه النظرية بوجود علاقة وثيقة بين فكرة القوة والمعرفة عند الحديث عن موضوع **توازن القوى**؛ حيث قدمت نقداً كبيراً لمضمون النظريات وافتراضاتها وأهدافها، واعتبر موضوع التشكيك بفكرة التوازن من أبرز الموضوعات محل النقاش، من هنا جعلت ما بعد البنيوية مضمون النظريات ومناهجها محل نقاش موسع قبل الانطلاق إلى تحليل واقع السياسة العالمية؛ حيث اهتم أصحاب هذه النظرية بتفسير وتعليل لماذا أصبح تحليل نصوص النظريات

وفهم دوافعها أمراً مهماً في تفسير مضمون النظريات والكشف عن التوتر خلفها (Hansen, 2006)؛ ومن ثم أسهمت هذه النظرية في الكشف عن سبب طغيان نظرية على أخرى وخطاب على آخر، مستندة في الأساس إلى القوة المنهجية التي دعمتها وخلقت عبر التاريخ ممارسات واقعية لها.

لقد أسهم نقد ما بعد البنيوية وتشكيكها بنوايا الخطابات الدولية من القوى العظمى نحو **الأمن الجماعي والاعتماد المتبادل**، بالكشف عن بعد قيمي فيها؛ وإذ نجد في القراءة الأولية السائدة أنها دعوة للاستقرار الدولي، أما ما وراء النص ومن خلال الكشف عن التوتر في الخطاب فإننا نجد أنها دعوة لعدم تغيير القواعد القائمة على صعيد موازين القوى الدولية وعلاقات التجارة الحرة القائمة على الرغم من ادعائها لفكرة التغيّر المستمر (Cambell, 2007)، ويفسر ذلك بعدم فتح المجال لأية قوة قد تبرز ضد المستفيدين من الوضع القائم، أما مسألة استمرارية تفكيك **سيادة الدولة** واحتمالية أن تصبح الدولة أقل شأناً من ذي قبل؛ فإنها ترى أن ذلك لن يؤدي إلى ذوبانها بالدولة العالمية أو في المجتمع العالمي؛ وذلك لأن الخطاب السائد اليوم ليس إنسانياً وعالمياً محضاً وإنما هو غربي بالدرجة الأولى؛ إذ ليس للغرب وحده الحق في تحديد ما هو حقيقي للعالم كله.

وفي معرض تناولها لموضوع **الأقليات والقوميات والإثنيات** الذي تناولته البنائية ودورها في السياسة العالمية في عالم ما بعد الحرب الباردة، تتساءل ما بعد البنيوية بشكل أساسي كيف تعرّف تلك الجماعات نفسها؟ وكيف يعرّفها الآخرون؟، حيث تعتقد أن سلوكيات الدول الخارجية في المحصلة لا تعبّر في الحقيقة عن هوية الذات أو توضّح التهديدات والتحديات للجماعات داخل الدولة، بقدر ما تعبر عن عملية إعادة إنتاج للهويات نفسها؛ إذ إن الهويات حقيقة اجتماعية مرتبطة بسيكولوجيا الأفراد، لكن تلك الهويات لا تستطيع الحفاظ على نفسها، إذا لم نقم بإعادة إنتاجها في كل مرة (Hansen, 2014)، وإن الريبة تكمن فيما يتضمنه خطاب الهوية في التعامل مع الآخر؛ إذ إن ما يتضمنه خطاب الهوية قد يشير إلى الاعتقاد بتفوق هوية اجتماعية على أخرى، أما داخلياً؛ فإن التركيز على موضوع الهوية للأقليات تم على حساب هوية الدولة؛ مما أضعف انتماءهم لدولهم، كما أن التنافس بين تلك الهويات الاجتماعية داخل الدولة ساد وطغى على العلاقة بين تلك الجماعات؛ مما ساعد على تدمير الهوية الجماعية العامة.

إن الخطورة ليست في ما عرض سابقاً، بل بالتساؤل كيف ستتصرف الدول بناء على ذلك؟ وما حقيقة الخطاب الداخلي داخل الدولة؟ وما حقيقة خطاب **حوار الشمال والجنوب** عند تناول مفاوضات الدول النامية مع الدول المانحة وشعورها بالدونية وقلة الخبرة وتفوق تلك الدول عليها؟ وانظر أيضاً إلى تصاعد خطاب الكراهية والقيود على التأشيرات من قبل دول الشمال مع تنامي الحركات الإرهابية وزيادة حركات اللجوء والهجرة في دول الجنوب.

أما موضوع **حقوق الإنسان**؛ فقد برز اهتمام دولي واضح به منذ عقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فينا عام 1993، الذي ضمّ 7000 مشارك من ممثلي دول ومنظمات غير حكومية؛ إذ أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة منصب مفوض سام لحقوق الإنسان بالقرار رقم 141/48، كما تم إقرار قانون الاتحاد المدني الذي يمنح الحقوق للأزواج من الجنس نفسه[2]؛ مما يمثل دليلاً على بروز هذا الخطاب بقوة في أجندة السياسة الدولية، وتعتقد ما بعد البنيوية أنه خطاب سياسي، يمثل انعكاساً دقيقاً لتزايد الاهتمام الدولي بهذه المسألة، ويشير البعض إلى أنه حدث توجه من قبل أعضاء المجتمع الدولي نحو إعادة تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتوسيع جوانبه (Kertzer & Dustin, 2018)؛ مما انعكس أثراً في زيادة المؤسسات التي تعنى **بالقانون الدولي**؛ إذ جاء إنشاء المحكمة الجنائية الدولية عام 2002؛ ليعيد تعريف الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب والاستغلال والاعتداء الجنسي زمن الحرب، وجريمة العدوان التي اعتبرتها المحكمة العسكرية الدولية في "نورمبرغ" الجريمة الدولية العظمى، بل تم ربط مسائل حقوق الإنسان بقضايا أخرى كالبيئة مثلاً؛ ففي عام 2011 أصدر مجلس حقوق الإنسان قراره رقم 16/11، الخاص بحقوق الإنسان والبيئة ليؤكد أهمية ربط المجتمع الدولي بين مسألتي التزامات حقوق الإنسان وحماية البيئة.

أما بروز ظاهرة **التدخل الدولي المسلح** في النظام الدولي؛ فتعتقد ما بعد البنيوية بأنها مرتبطة بأخلاقيات العنف الدولي، وتتساءل: هل من الممكن أن توجد حرب عادلة؟، وكيف يمكن أن نبرر القتل بالقتل؟، وتركز إجمالاً على القيم الإنسانية وإن تباينت ببعديها المحلي والعالمي، ولعل هذه نقطة التمايز بين ما بعد البنيويين والبنائيين حول مدى

(2) مفوضية حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، 2019: https://www.ohchr.org/AR/Pages/Home.aspx

وجود قاعدة للحقوق والالتزامات بين الدول في السياسة الدولية أو أن تنطلق تلك الالتزامات من البعد الإنساني أم لا؟ أيجب الأخذ بعين الاعتبار النظرة المحلية أم النظرة العالمية عند الحديث عن التدخل الدولي لأغراض إنسانية؟ (سميث، 2004).

الخاتمة:

بينت الدراسة أنه على الرغم من تأخر الاهتمام بالبعد السيكولوجي في دراسة السلوك السياسي لدى نظريات العلاقات الدولية، فإنه بات من المرتكزات المهمة لدى النظرية ما بعد البنيوية عند تفسير الاتجاهات والسلوك السياسي للدول، وذلك عبر محاولتها تفسير الخطاب في العلاقات الدولية، المرتبط بنيوياً بأبعاد نفسية، وبذلك ظهرت الأفكار ما بعد البنيوية كمحاولة تطويرية للبنيوية، باعتبارها اتجاهاً فكرياً قريباً لما بعد الحداثة؛ حيث ترفض الأفكار الوضعية والحتمية السببية، كما ترفض البنى الذاتية الجزئية التي تفرضها البنيوية وتؤمن بتحليل العلاقات الدولية من خلال البنى الكلية، كما تعتقد بأن الواقع السياسي يبني في الحقيقة نصاً؛ حيث الوصول للمعنى يتم من خلال تفسيرات لا نهائية للنص.

وقد استطاعت الدراسة الإجابة عن التساؤلات الرئيسة والمستندة إلى الفرض الذي قام على وجود تخمين يتعلق بوجود تحول في الافتراضات الأساسية للنظرية ما بعد البنيوية نحو الاهتمام بالأبعاد السيكولوجية نتيجة تركيزها على الجوانب النقدية للنظريات؛ ومن ثم تم توضيح ما تضمنته النظرية ما بعد البنيوية من افتراضات نقدية ما بعد وضعية؛ إذ إن الأفكار النقدية التي ظهرت في النظرية ما بعد البنيوية حاولت تسليط الضوء على المسائل النفسية في تحليل الخطاب.

وفي معرض الإجابة عن التساؤل: هل تضمنت الاتجاهات النقدية للنظرية ما بعد البنيوية أبعاداً نفسيةً (سيكولوجية)؟؛ فقد توصلت الدراسة إلى أن النظرية ما بعد البنيوية تشير إلى أن أكثر نظم معتقدات الفرد أساسية هو أثر المعتقدات السيكولوجية المسبقة على ملاحظة المعلومات وتفسيرها؛ حيث تفترض النظرية أن الناس لديهم ميول قوية لرؤية ما يتوقعون رؤيته على أساس معتقداتهم النفسية ويرفضون المعلومات التي تتناقض ومعتقداتهم، ولذلك هناك اهتمام انتقائي بالمعلومات؛ فاختيار مصطلح على حساب آخر له تداعيات سياسية، كما أن له وقعاً نفسياً لدى المستمعين، وبرزت الأبعاد السيكولوجية من خلال كشفها للتوتر داخل الخطابات الدولية، التي ترى إمكانية تقسيم العالم إلى داخل الدولة وخارجها.

ومن خلال تحليل الافتراضات الأساسية للنظرية ما بعد البنيوية اتضح أثر الانعكاسات السيكولوجية في منهج النظرية ووحدة التحليل والموضوعات التي تتناولها؛ فمن حيث المنهج تجد ما بعد البنيوية أن الهياكل والبنى المادية التي تركز عليها النظريات الوضعية في منهجها التحليلي هي صنيعة العقل والعمل البشري الذي أوجدها، ولذلك لا يمكن فصل التأثير السيكولوجي فيها؛ ومن ثم لا يمكن أن تكون هذه الهياكل متغيرات مستقلة؛ حيث ترى أن المعرفة قد تصبح هي نفسها سلطة ويترتب عليها شبكة من التفاعلات وبناء العلاقات، وهنا لا بد من تفحص حقائق نظريات العلاقات الدولية جميعها، والعمل على كشف ارتباط المفاهيم المستخدمة فيها بعلاقات القوى؛ ومن ثم لا يوجد حقيقة مستقلة بذاتها في نظريات العلاقات الدولية؛ إذ إن هذه النظريات هي معنية ببنية الجانب الثقافي في العلاقات الدولية؛ ومن ثم لا يمكن تجنب تأويل الأشياء بأي شكل من الأشكال بعيداً عن وعي الإنسان وفهمه للأشياء؛ حيث لا يوجد شيء خارج لغة الأشخاص وأقوالهم وأفعالهم.

أما من حيث وحدة التحليل؛ فمن الواضح أن الاتجاه النقدي في النظرية ما بعد البنيوية قد نقلها من التركيز على الجانب الهيكلي للنصوص واللغة، إلى الاهتمام بالروابط المعنوية لها؛ حيث تهتم بتحليل وتفكيك النص واللغة من بعد نفسي، كما أن الروابط بين الكلمات تستخدم بأكثر من موضع وبحسب الموقع؛ ومن ثم فهي ليست مستقرة وثابتة؛ لذلك فاللغة مبنية من مفاهيم متفاوتة القوى وليس ذات معنى مستقر، كما يمكن فهم العلاقات الدولية من خلال النصوص التي يطلقها صانع القرار، فالنصوص تشكل تناصاً؛ أي أنها متصلة بالنصوص التي سبقتها ولا يمكن فهمها إلا عبر تحليل المفاهيم والبنيات اللغوية أو ما يسمى بالتفاعل النصي، ومن ناحية أخرى ترى أن تناول تحليل النصوص يوضح لماذا تفرض فكرة ما قوتها على غيرها.

أما من حيث موضوعات التحليل؛ فتنطلق ما بعد البنيوية في تناولها للموضوعات المعاصرة من فكرة محددة، عمادها أن الخطاب السياسي عملياً هو انعكاس دقيق لما هو في الواقع السياسي؛ حيث تعبّر سيكولوجيا الأفراد عن هذا الواقع، وقد جاءت عبارة "أنا أبني العالم نصاً" انعكاساً دقيقاً لهذه المسألة.

ولكن يؤخذ على النظرية ما بعد البنيوية اهتمامها الشديد بعدم وجود حدود للمعنى واختلاف الحقائق وفهمها باختلاف الأبعاد النفسية للأشخاص، ولاسيما ممن هم في أماكن صنع القرار، كما أن هذه النظرية النقدية لا تهتم كثيراً بأثر

الأبعاد البيئية بقدر اهتمامها بالأبعاد النفسية، في الوقت الذي تلغي فيه فكرة التضاد وتركز على الثنائية، هذا، فضلاً عن ادعائها بكونها تنويرية إيجابية؛ مما يصبغها بصبغة أيديولوجية، تجعلها بعيدة كل البعد عن الحياد والموضوعية.

المراجع:

بلعفير، محمد. (2017). البنيوية..النشأة والمفهوم (عرض ونقد)، *مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 15* (16)، 227–262.

تشوميسكي، نعوم. (1990). اللغة ومشكلات المعرفة، ترجمة: حمزة المزيني؛ الدار البيضاء: دار توبقال.

دان، تيم؛ وكوركي، ميليا؛ وسميث، ستيف.(2016). *نظريات العلاقات الدولية. التخصص والتنوع*، ترجمة: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

رمزي، ناهد. (1991). *الرأي العام وسيكلوجيا السياسة*، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية.

ستروك، جون.(1996). البنيوية وما بعدها من ليفي شتراوس الى دريدا. ترجمة: محمد عصفور، *سلسلة عالم المعرفة*، الكويت، 206، 8–10.

سميث، ستيف. (2004). *مقاربات جديدة للنظرية الدولية* في كتاب (عولمة السياسة العالمية)، جون بيليس وستيف سميث (محرر)، (ط4)، مركز الخليج للابحاث، 368.

كريب، أيان. (1999). النظرية الاجتماعية... من بالرسونز إلى هبرماس. (ترجمة: محمد غلوم)، *سلسلة عالم المعرفة*، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد: 244، 247–248.

مصباح، عامر. (2005). معجم *مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

المصري، خالد (2014) *مدخل الى نظرية العلاقات الدولية*. دمشق: دار نينوى.

مفوضية حقوق الانسان، الأمم المتحدة، 2019: https://www.ohchr.org/AR/Pages/Home.aspx

هونيمان، فيليب؛ واستيل، كوليش.(1997). *الظاهراتية*. (ترجمة: حسن الطالب)، على الموقع الإليكتروني: http://www.saidbengrad.net/al/n17/pdf/11-17.pdf

Ashley, R. k.(1987). The Geopolitics of geopolitical space. Toward a critical social theory of international politics, *Alternative, 12*(4), p403-434.

Buzan, P.(1997). The level of analysis problem in international relations reconsidered, in: Ken booth and Steve Smith (Eds) *The international theories, p202-207. Harvester wheatsheaf.*

Cambell, D. (2007). Poststructuralismm. In.T.Dunne, M.Kurki, and S.Smith (Eds), *International Relations Theories,* Discipline and Diversity, Oxford University Press.

Cambell, D. (1992). *Writing security; United state foreign policy & the politics of identity*, Manchester University press.

Devetak, R.(2001). Critical theory in: scott burchill (Ed.): Theories of international relations, p159-161, N. Y.: Polgrave.

Derrida, J. (1992). *The other heading, reflections on todays europe*, Bloomington, IN, Indiana University Press, USA.

Deutsch, M., & Kinnuall, C. (2002). What is Political Psychology, In.Kristen Renuick Monoroe (Eds.,) *Political Psychology*, ed:, London, associate, publishers.

Goldgeier, J. M., Tetlock, P. E. (2001). Psychology and International Relations Theory, *Annual Reviews. Polit. Sci. 4*: p67-92.

Hansen, L. (2014). *Poststructuralism. in the globalization of world politics. An introduction to international relations*, Sixth Edition, John Baylis, Steve Smith,& Patricia Owens, p169-183, Oxford University Press.

Frank, J. (2004). *Bush on the Couch; Inside the mind of the President*. New york, Harper Collins.

Kertzer, D., & Dustin, T. (2018). *Political psychology in international relations*: Beyond the Paradigms, *Annual Reviews, Pol. Sci. 2018. 21:1{23, www.annualreview-s.org _ Political Psychology in IR 23,https://doi.org/10.1146/XXXX.*

Keohane, R. O. (1991). International institutions and state power: *Essays in international relations rheory*. Boulder, Col, West view, (2), p12-13.

Lasswell, H. D. (1962). *Power and personality*. The Viking press.

Lazarevic R. S.(2015). Post-structuralism and politics: towards Postmodern Balkan Studies. Postmodern Openings, 6(2), 15-31.Doi: http://dx.doi.org/10.18662/po/2015.0602.

Mclaughlin, J. E.(2013). Post-Structuralism in Group Theory and Practice, *Journal of Systemic Therapies, 32*(2), p1-16.

Mearsheimer.I.(2001). *The tragedy of great power politics*. New York: Norton.

Morgenthau, H. J. (1978). *Politics among nations: the struggle for power and peace*. Kmopf.

Olssen, M. (2003). Structuralism, post-structuralism, neo-liberalism:assessing Foucault's legacy. *Journal of Education Policy*, 18:2, pp 189-202.

Sears. D. O., & Huddy, l., & Jervis, R. (2003). *Political psychology*, part1.Oxford University Press.

Stroebe, W; Strack, F (2014). "The Alleged Crisis and the Illusion of Exact Replication, First Published January 14,". *Perspectives on Psychological Science*. 9 (1): 59-71. PMID 26173241. doi:10.1177/1745691613514450.

Stone, W. F.(1981). Political psychology, Awhig history, in book, the handbook of political behavior, Vol 1, ed Snwel L, Long, New York, Plenum Press.

Viotti, P., & Mark Kuppi,.(2010). *International relations theory*. 4th ed, London, Pearson.

Walker, R.B.J. (1990). Security, Sovereignty and the challenge of world politics, *Alternative, 15*(1), p3-27.

Walt, S. M, (2002). The Enduring relevance of the realist tradition. In I. Katznelson and H.V.Milner(eds), Political Science; The State of the Discipline, W.W, Norton.

Watson, J. B. (1913). Psychology as the behaviorist views it. *Psychological Review, 20:*pp158-177.

Wendt. A.(1999). *Social Theory of international politics*. Cambridge; Cambridge University Press.

قدم في: مارس 2019

أجيز في: نوفمبر 2019